تنويع الصادرات واستدامة النمو في أفريقيا

د.هويدا محرز
دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد – جامعة القاهرة

ملخص الدراسة

يعتمد نجاح جهود التنويع لتعزيز النمو المستدام لأي بلد على محركات مثل مزيج الاستثمارات وتسلسلها وتوقيتها، وإصلاح السياسات، ونوعية المؤسسات Quality of Institutions، ومن ثم تستهدف الدراسة تسليط الضوء على المتطلبات الأساسية، إلى جانب جهودٍ أخرى للتنويع الناجح كونه مع تباطؤ النمو العالمي أصبح اليوم (الآن) أكثر أهمية.

وقد تناولت الدراسة المقصود بتنويع الصادرات عبر التعرض للتعريف والأشكال، وصولا إلى العوائد أو المزايا، وكذلك أسباب الافتقار إلى التنويع في أفريقيا، وسبل التصدي لها، بالإضافة إلى تحليل أداء الصادرات السلعية في أحد الاقتصادات الأفريقية: غانا وزامبيا، مع تتبع مؤشر تركيز الصادرات، واقتراح مسار التنويع المناسب. هذا إلى جانب توضيح أهم متطلبات التنويع في الدول الأفريقية بصفة خاصة من خلال التركيز على دور القطاع الخاص، والحكومة، وصانعي السياسات.

وتوصلت الدراسة إلى أنه من أجل معدلات نمو مطردة ومستدامة قد تتعدد مسارات تنويع الصادرات ما بين تنويع أفقي ورأسي، وأن وفرة الموارد الطبيعية، وارتفاع تكلفة النقل، وأسعار السلع الأولية تعد الأسباب الأكثر تكرارا للتنويع المحدود في أفريقيا. كما توصلت الدراسة إلى أنه لتحسين تنويع منتجات التصدير داخل القارة فإن هناك متطلبات ذات أولوية لا ينبغي إغفالها، وذلك جنبا إلى جنب مع زيادة حرص البلدان الأفريقية على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية عبر مجموعة متنوعة من الصناعات، أخذا في الحسبان أنه لا يمكن لأي قطاع توفير نمو الصادرات الضروري بمفرده، وأن الأنشطة الاقتصادية المختلفة تتطلب فترات مختلفة حتى تؤتي ثمارها؛ فكلما زادت القفزة في التعقيد من المنتجات الحالية إلى المنتجات الجديدة، ازداد الوقت الذي يستغرقه القطاع العام و/أو الخاص لاكتساب القدرات المطلوبة.

الكلمات الدالة: تنويع الصادرات، التحول الهيكلي، مسار التنويع، إدارة الحكم.

(ISSN: 2536 - 9555)

Export Diversification and Sustainability of Growth in Africa

Dr.Howida Moherz
PhD in Economics- Cairo University

Abstract

The success of diversification efforts to promote sustainable growth for a country depends on drivers such as the mix, sequencing and timing of investments, policy reform, and the quality of institutions. This paper aims to investigate the basic requirements and other efforts exerted for successful diversification, as diversification became urgent matter, especially with the slow international growth.

The study dealt with the meaning of exports diversification through tackling the various definition to achieve the different aspects of these definitions. The study also dealt with investigating the reasons beyond the lack of diversification in African and addressing them. This is in addition to performance analysis of merchandise exports in Ghana and Zambia. The analysis focuses on export concentration index. Then proposing a suitable diversification path. The study also tackled on diversification requirements in African countries through focusing on the role of the private, government sectors, and policy makers.

The study concluded that for steady and sustainable growth rates, export diversification paths may vary between horizontal and vertical diversification, and that the abundance of natural resources, high cost of transportation and commodity prices are the most frequent reasons for limited diversification in Africa. The study also found that to improve the diversification of export products within the continent, there are priority requirements that should be taken into consideration along with keenness of African countries to integrate into global value chains across a variety of industries. Bearing in mind that no sector can provide the necessary export growth alone, and that different economic activities require different periods of time to achieve the goals. The greater the jump in complexity from existing to new products, the more time it will take for the public and/or private sector to acquire the required capabilities.

Keywords: Export Diversification, Structural Transformation, Diversification path, Governance

مقدمة:

يعد تنويع اقتصادات أفريقيا جزءا مهما من استراتيجية تنمية القارة، ولكنه ليس بالمهمة السهلة، ويتمثل أحد الأسباب الرئيسية في كيفية التغلب على الإفراط في التخصص، أو تركيز بلدٍ ما على إنتاج وتصدير السلع التي يتمتع فيها بميزة نسبية. كما أنه- ومن جهة أخرى- قد تواجه الشركات عوائق من قبيل الافتقار إلى الوصول إلى التمويل، والبيروقراطية غير الفعالة، وضعف القدرات الإنتاجية عند تنويع صادراتها من السلع الأولية إلى المنتجات ذات القيمة المضافة، وتبني إمكانات السوق الجديدة.

هذا ولا توجد صيغة واحدة يمكن أن تعزز عملية منظمة للتغيير الهيكلي قادرة على تعزيز مرونة تلك الاقتصادات في مواجهة الصدمات الخارجية، وتزويد المواطنين بفرص عمل أكثر إنتاجية، علاوة على ذلك فإن نجاح جهود التنويع لتعزيز النمو المستدام لأي بلد يعتمد على محركات مثل مزيج الاستثمارات، وتسلسلها، وتوقيتها، وإصلاح السياسات، ونوعية المؤسسات Quality of Institutions.

وفي هذا الإطار، ترجع **أهمية** الدراسة إلى إظهار الأسباب وراء تراجع البلدان النامية- بما في ذلك البلدان الأفريقية- في تنويع صادراتها. كذلك فإنه مع تعدد المسارات ما بين التنويع الأفقي والرأسي **تستهدف** تسليط الضوء على المتطلبات الأساسية، إلى جانب جهودٍ أخرى للتنويع الناجح كونه مع تباطؤ النمو العالمي أصبح اليوم (الآن) أكثر أهمية. وأما بالنسبة **للفترة الزمنية** فتبدأ منذ عام ٢٠١٢، ويرجع اختيار تلك الفترة الزمنية إلى أنه في هذا العام تبنى التقرير الاقتصادي عن أفريقيا: إطلاق العنان لقدرات أفريقيا كقطب للنمو العالمي- الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأفريقيا، ومفوضية الاتحاد الأفريقي-

(ISSN: 2536 - 9555)

التحول نحو التنويع بدلا من التخصص من أجل الحفاظ على معدلات نمو جيدة تتسم بالاستقرار، وقليلة التقلب.

ولقد تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة وأربعة أجزاء وخاتمة؛ يتناول الجزء الأول منها المقصود بتنويع الصادرات، حيث يتعرض للتعريف والأشكال، وصولا إلى العوائد أو المزايا، وفي الجزء الثاني وعلى نحو شامل يتم تناول أسباب الافتقار إلى التنويع في أفريقيا، وسبل التصدي لها. أما الجزء الثالث فيلقي الضوء على أداء الصادرات السلعية في أحد الاقتصادات الأفريقية: غانا وزامبيا، مع تتبع مؤشر تركيز الصادرات، واقتراح مسار التنويع المناسب، وعمل الجزء الرابع على توضيح المتطلبات الرئيسية للتنويع الناجح للدول النامية– ومنها الدول الأفريقية– عبر التركيز على دور كل من القطاع الخاص، والحكومة، وصانعي السياسات. وأخيرا تستعرض الخاتمة أهم ما توصلت إليه الدراسة محل البحث.

القسم الأول
المقصود بتنويع الصادرات

مع أن تنويع مزيج المنتجات يلعب دورا مهما في زيادة معدلات النمو الاقتصادي على المدى البعيد وخصوصا في الاقتصادات التي تعتمد– بشكل كبير– على السلع الأساسية، لذا سيتم إلقاء الضوء على تعريف وأشكال تنويع الصادرات، ثم بيان عوائد امتلاك قاعدة إنتاج وتصدير أكثر تنوعا.

وقد عرف **Dennis and Shepherd (2007)** تنويع الصادرات بأنه توسيع تنوع المنتجات التي يصدرها بلد ما[1].

(1) Allen Dennis and Ben Shepherd: **Trade Facilitation and Export Diversification**, Developing Trade Consultants (DTC), Working Paper No. 2 (New York: DTC, 24 June 2009), p. 8.

ومن الواضح أن هذا التعريف يتضمن تغيير تركيبة Composition وهيكل Structure الصادرات في الدولة، وهو ما يُمكن تحقيقه من خلال تغيير نمط سلع التصدير الحالية، و/أو توسيع الابتكار والتكنولوجيا لتصنيع سلع جديدة من أجل معدلات نمو اقتصادي مطردة ومستدامة، ويشير في الوقت نفسه إلى أن تنويع الصادرات قد يتخذ أشكالا ثنائية الأبعاد، وهي كالتالي[1]:

١- **التنويع الأفقي للصادرات** Horizontal Diversification of Exports: بشكل عام، هو زيادة في عدد مزيج المنتجات الأولية Primary Products، والذي يحدث عادة في نفس قطاع التصدير. وبعبارة أخرى، فإنه لاستدامة النمو عن طريق التنويع الأفقي يجب على الدولة إما زيادة حصتها من تلك المنتجات في السوق لزيادة عائدات التصدير، أو إضافة منتجات أولية جديدة إلى سلة الصادرات الحالية داخل نفس القطاع كونها تساعد على تقليل آثار تقلب أسعار السلع العالمية على نحو يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في عائدات القطاعات الموجهة للتصدير، علاوة على ذلك يولد التنويع الأفقي عوامل خارجية إيجابية لقطاعات أخرى من الاقتصاد ناتجة عن التعلم بالممارسة Learning by Doing المكتسبة عن طريق التصدير، و/أو دخول المسابقات الدولية.

٢- **التنويع الرأسي للصادرات** Vertical Diversification of Export: ويحدث عندما يتحول هيكل تصدير البلد من المنتجات الأولية إلى المنتجات المصنعة Manufactured Products، والتي يقصد بها البضائع المتقدمة (المتطورة) عبر القيام بإضافة قيمة مثل المعالجة والتسويق. بمعنى آخر،

(1) Eric Justinian Lugeiyamu: **Is Export Diversification a Key Force to Africa's Economic Growth?- Cross Country Evidence**, Unpublished Master Thesis (Jönköping: Jönköping University, May 2016), p. 8.

(ISSN: 2536 - 9555)

يتحقق النمو المستدام عبر التنويع الرأسي إما عن طريق إدخال وتوسيع أنشطة ذات قيمة مضافة، أو اختيار منتجات جديدة بناء على إمكانات القيمة المضافة كون أسعار الصادرات المصنعة أقل تقلبا مقارنة بأسعار الصادرات الأولية، ومن ثم تحقيق الاستقرار في عائدات الصادرات، وبالإضافة إلى ذلك فإن للتنويع الرأسي فوائد غير مباشرة في شكل عوامل خارجية من حيث إن المعرفة والتقنيات الجديدة تولد وتحسن قدرات الصناعات الأخرى على المنافسة في السوق العالمية.

وتأسيسا على ما سبق، يمكن القول بأن البلدان التي تنجح في تنويع اقتصاداتها تحقق عوائد مجزية، فكلما كان اقتصادها أكثر تنوعا (أ) كلما ارتفع ناتجها المحلي الإجمالي، (ب) انخفضت المنافسة على منتجاتها التي تواجهها في الأسواق العالمية، فالتنويع مرتبط بانخفاض متوسط عدد المنافسين لمنتجات التصدير في ساحة التجارة العالمية، وهي ميزة تزيد من قدرة الشركات الخاصة على زيادة حصتها في السوق وأرباحها. (ج) كان الاتجاه أكثر وضوحا نحو تنمية القدرات، وتخفيف الاختناقات الهيكلية، مع مراعاة أن المسار الأنسب للتنويع هو الذي يتفق مع نجاح الدولة في تطوير قدرات جديدة وفرص السوق المتاحة، فضلا عن توافر السياسات المناسبة.

القسم الثاني
التنويع المحدود للصادرات في أفريقيا

على الرغم من الفوائد الاقتصادية الواضحة (السابق الإشارة إليها)، لا يزال معظم البلدان النامية– بما في ذلك البلدان الأفريقية– يفتقر إلى التنويع، ولعل الأسباب الأكثر أهمية وتكرارا، وسبل التصدي لها هي كالتالي:

١- **وفرة الموارد الطبيعية:** تعد الموارد الطبيعية من بين العوامل المختلفة التي لديها القدرة على دفع التنويع الاقتصادي، حيث يمكن استغلالها لزيادة نطاق الصادرات والسلع التي ينتجها بلد ما، لا سيما من خلال إنشاء قيمة إضافية للموارد المستخرجة(١)، ومع ذلك فإن البلدان الغنية بتلك الموارد عادة ما يكون لديها حافز ضئيل للتصنيع، و/أو في الغالب يتخصص البلد في إنتاج سلع مادية كثيفة رأس المال بدلا من السلع كثيفة المعرفة مما يؤدي إلى آثار سلبية على المساواة في الأجور، وتطوير رأس المال البشري. بعبارة أخرى، قد تؤدي وفرة الموارد الطبيعية إلى حرمان هذه الموارد من قطاع التصنيع- وذلك نتيجة زيادة تدفقات النقد الأجنبي إلى اقتصاد الدول الغنية بها مع زيادة صادراتها منها- بشكل يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي، وانخفاض القدرة التنافسية للمنتجات التجارية للبلد في السوق العالمية، وذلك في ظل ما يعرف بـ لعنة الموارد Resource Curse(٢).

وبالتالي فلتوسيع القاعدة الاقتصادية للدول الأفريقية هناك حاجة إلى إدارة الحكم الرشيدة Good Governance للموارد الطبيعية لاستخدام المكاسب من استغلالها لتعزيز أنشطة اقتصادية أخرى- على سبيل المثال استخدام أرباح تصدير المعادن لتطوير التصنيع والسياحة والخدمات-، أي أنه ينبغي اعتبار الموارد الطبيعية فرصة لبناء القدرات في المزايا التنافسية للسلع غير التقليدية.

٢- **ارتفاع تكلفة النقل:** إن أهم عامل محدد لنمو التجارة على المدى الطويل هو تقليل تكلفة توصيل السلع إلى السوق، وتأمين المدخلات للمنتجين المحليين

(1) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): **Economic Diversification in Africa- A Review of Selected Countries** (Paris: OECD, 2011), p. 20.
(2) Eric Justinian Lugeiyamu, **op. cit.,** p. 11.

(ISSN: 2536 - 9555)

بأقل تكلفة[١]. وبالنسبة للاقتصادات غير الساحلية في أفريقيا، حيث تزيد المسافة التي تفصل بينها وبين البحر من تكاليف النقل على نحو يحد من الوصول إلى الأسواق الكبيرة، أو يقوض قدرتها التنافسية التصديرية. وفي حين أن المسافة لا تزال أهم مصدر لتكاليف التجارة، فإن الافتقار إلى البنية التحتية الجيدة يسهم في إضعاف ميل الشركات لاستكشاف قطاعات وسلع جديدة بغرض تنويع الإنتاج والصادرات[٢].

وفي هذا السياق، بذل العديد من الدول الأفريقية جهودا لإنشاء أسواق مشتركة، وتم تحقيق بعض النجاح، بما في ذلك إطلاق الاتحادات الجمركية للكوميسا (COMESA)، والسوق المشتركة لمجموعة شرق أفريقيا (EAC)، والتي من شأنها تسهيل حرية حركة العمالة والسلع بين أعضائها[٣]، بيد أنه– ومن جانب آخر– لا يزال من الضروري القيام باستثمارات عامة و/أو خاصة جيدة التصميم في البنية التحتية (كما سيتضح لاحقا) لدعم القطاعات والأنشطة الاقتصادية مثل القيمة المضافة في السلع، مع الأخذ في الحسبان أنها مساعي طويلة الأجل تحتاج إلى التزام حكومي، وإرادة سياسية.

٣- **ارتفاع أسعار السلع الأولية:** مع امتلاك أفريقيا لأراضٍ شاسعة صالحة للزراعة إلى جانب ثرواتها من الموارد المعدنية، جعلها من جهة تعتمد– إلى

(1) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): **Aid for Trade at a Glance 2019 - Economic Diversification and Empowerment** (Paris: OECD, 2019), p.16.
(2) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): **Exports Diversification and Employment**, (Geneva: UNCTAD, June 2018), p. 54.
(3) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): **Economic Diversification in Africa - A Review of Selected Countries**, **op. cit.,** p. 26.

حد كبير– على عدد قليل من الصادرات الزراعية أو المعدنية الأولية(١). ومن جهة أخرى فإن ارتفاع أسعار هذه المنتجات الأولية في السوق العالمية دفع إلى تفضيل الوضع الصناعي الحالي، حيث تقتصر غالبية القطاعات الصناعية على المرحلة الأولى من المعالجة أو المرحلة النهائية من المزج (الخلط)، وبالتالي فإن القيمة المضافة للتصنيع منخفضة، باستثناء– على سبيل المثال– جنوب أفريقيا وكينيا وموريشيوس، التي تتمتع بقدر أكبر من القدرة التصنيعية مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى(٢).

هذا ولتوسيع نطاق المنتجات والصادرات، فمن الضروري تنويع الأنشطة الاقتصادية أولا في الصادرات، ثم الصادرات غير الأولية أو الجديدة غير التقليدية بما في ذلك السلع المصنعة كثيفة العمالة، أخذا في الاعتبار أن التنويع الاقتصادي يرتبط ارتباطا وثيقا بالتحول الهيكلي لاقتصاد الدولة، وتحقيق مستويات أعلى من الإنتاجية الناتجة عن حركة الموارد الاقتصادية داخل القطاعات الاقتصادية وفيما بينها، وذلك جنبا إلى جنب مع عدم إهمال الحكومات الأفريقية– أثناء السعي نحو قطاعات و/أو منتجات جديدة– قواعدها الاقتصادية التقليدية.

القسم الثالث

مؤشر تركيز الصادرات وأفريقيا

في سياق متصل سيتم التعرض لأداء الصادرات السلعية، مع الوقوف على مدى التنويع، والمسار المرجح تطبيقه داخل بعض البلدان الأفريقية مثل: غانا، وزامبيا على النحو التالي:

(1) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), **op. cit.,** p. 18, p. 20.
(2) Eric Justinian Lugeiyamu, **op. cit.,** p. 15.

(ISSN: 2536 - 9555)

جدول رقم (١)

تطور بعض الصادرات السلعية في غانا وزامبيا خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠)

الأرقام بالمليون دولار

السنة / البيان	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
١- غانا:									
الصادرات السلعية	١٣,٥٥٢	١٣,٧٥١	١٣,٢١٦	١٠,٢٣١	١١,١٣٨	١٣,٨٣٥	١٤,٩٤٢	١٥,٦٦٧	غ ت
حبوب الكاكاو	٢,٨٢٨	٢,٢٦٧	٢,٦١٢	٢,٧٢٠	٢,٥٧٢	٢,٦٦١	٢,١٧٩	٢,٢٨٨	غ ت
الذهب	٥,٦٤٣	٤,٩٦٥	٤,٣٨٨	٣,٢١٢	٤,٩١٩	٥,٧٨٦	٥,٤٣٥	٦,٢٢٩	غ ت
النفط	٢,٩٧٦	٣,٨٨٥	٣,٧٢٤	١,٩٣١	١,٣٤٥	٣,١١٥	٤,٥٧٣	٤,٤٩٣	غ ت
٢- زامبيا:									
الصادرات السلعية	٩,٥٢٠	١٠,٨٤٣	١٠,٢٢٠	٧,٣٦٢	٦,٥٣٤	٨,٢١٥	٩,٠٢٩	٧,٢٤٦	٨,٠٠٦
النحاس	٦,٢٩٣	٦,٩١١	٧,٦١٨	٥,٢٣٣	٤,٣٩٩	٦,١١٨	٦,٦٥٨	٤,٩٩٤	٥,٨٦٧
الذهب	١٢٤	١٨٥	١٥٢	١٥١	١٩١	١٥٦	١٤٨	١٩٦	٢٢٠
الكوبالت	٢٠٣	١٣٧	١٢٣	٧٠	١١٢	١٢٤	١١٦	٤٢	١٠
٣- مؤشر تركيز الصادرات:									
غانا	,٤٥	,٤٢	,٤٢	,٤٥	,٤٧	,٤٦	,٤٦	,٤٥	,٤٣
زامبيا	,٦٥	,٦١	,٦٦	,٦٥	,٦٦	,٧١	,٧٠	,٦٨	,٦٩

غ ت: غير متاح

المصدر:

Bank of Ghana: **Annual Report** (Accra: Bank of Ghana, Various Issues).

Bank of Zambia: **Annual Report** (Lusaka: Bank of Zambia, Various Issues).

Knoema: **Export Concentration Index: A Measure of Economic Vulnerability**, Date 24/7/2021, Time 4:20 PM. at:

https://knoema.com/infographics/lujqesc/export-concentration-index-a-measure-of-economic-vulnerability

يبين الجدول السابق أن قيمة الصادرات السلعية لعام ٢٠١٩ تقدر بنحو ١٥,٦٦٧ مليون دولار أمريكي، بزيادة قدرها ١.٩% عن القيمة المسجلة في عام ٢٠١٢. كما يوضح أن تركيبة صادرات **غانا** السلعية لم تشهد أي تحول كبير خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠)، حيث تشكل صادرات الكاكاو والذهب والنفط نحو ٨٣,٠٤% من إجمالي صادرات البلاد في عام ٢٠١٩.

هذا وعلى الرغم من أن دولة غانا تعد ثاني أكبر منتج عالمي للكاكاو، ومن أهم عشرة منتجين للذهب في العالم، وثانية أكبر منتجيه في أفريقيا، كما تشمل إمكاناتها المعدنية الماس، والبوكسيت، والمنجنيز، علاوة على اكتشافها وإنتاجها للنفط منذ ١٥ ديسمبر من عام ٢٠١٠[1]، إلا أنها لا تزال تعتمد- إلى حد كبير- على عدد قليل من صادرات السلع الأولية مما قد يجعلها عرضة للصدمات الخارجية.

ويوضح الجدول رقم (١) أيضا تزايد الصادرات السلعية في **زامبيا** خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠) باستثناء أعوام ٢٠١٥ و٢٠١٦ و٢٠١٩. وهذا الانخفاض في عائدات الصادرات مدفوع- إلى حد كبير- بانخفاض صادرات النحاس التي انخفضت بنسبة ٣١.٣%، و١٥.٩%، و٢٥% لتصل إلى ٥,٢٣٣ و٤,٣٩٩ و٤,٩٩٤ مليون دولار أمريكي على التوالي، وذلك بسبب انخفاض حجم الصادرات والأسعار المحققة. وبشكل عام يرجع انخفاض أحجام صادرات النحاس

(1) See:
- Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): **Ghana- African Economic Outlook 2013** (Paris: OECD, 2013), p.5. at: https://caast-net-plus.org/page/46/attach/Attachment_1_Ghana_-_African_Economic Outlook.pdf
- Monica Skaten: **Ghana's Oil Industry: Steady growth in a challenging environment**, Oxford Institute for Energy Studies (OIES) Working Paper No. 77 (London: OIES, 2018), P. 5.

(ISSN: 2536 - 9555)

إلى الانخفاض في واردات خامات النحاس ومركزاته، في حين يعزى انخفاض أسعار النحاس إلى التباطؤ في الطلب العالمي، ولا سيما انخفاض النمو في الصين(١).

ومن الملاحظ- جدول رقم (١)- أن النحاس هو المنتج الرئيسي للتصدير، حيث يمثل خلال الفترة (٢٠١٢-٢٠٢٠) ٧٠% من صارات زامبيا مما يشير إلى أن الدولة لا تزال أكثر اعتمادا على الموارد الطبيعية، ويؤكد على الحاجة إلى التنويع الاقتصادي، أو تحويل الاقتصاد بعيدا عن مصدر دخل واحد إلى مصادر متعددة عبر مجموعة متنامية من القطاعات والأسواق.

وفي هذا الإطار يمكن القول بأن تنويع الصادرات من خلال زيادة الصادرات من السلع المصنعة، وعدم الاعتماد على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة أو عدد قليل منها يجنب الدولة التعرض لمشكلة التقلبات في قيمة الصادرات، وقيمة الدخل منها، ويعزز النمو الاقتصادي المستدام.

وعلى الطرف المقابل يُظهر مؤشر تركيز الصادرات Export Concentration Index (ECI) – جدول رقم (١)- في الغالب اتجاها تصاعديا يشير إلى تركيز الصادرات في زامبيا، تليها غانا. وتتراوح قيمة المؤشر ما بين ١ نقطة (أقل تنوعا)، وصفر (أكثر تنوعا)، أي أنه كلما زادت قيمة المؤشر دل ذلك على انخفاض مستوى التنويع في الدولة(٢).

(1) See:
- Bank of Zambia: **Bank of Annual Report 2015** (Lusaka: Bank of Zambia, 2015), p. 29.
- Bank of Zambia: **Bank of Annual Report 2016** (Lusaka: Bank of Zambia, 2016), p. 29.
- Bank of Zambia: **Bank of Annual Report 2019** (Lusaka: Bank of Zambia, 2019), p. 37.

(2) Knoema: **Export Concentration Index: A Measure of Economic Vulnerability**, Date 24/7/2021, Time 4:20 PM. at:

ومن المسارات المحتملة للتنويع في **غانا** توسيع قاعدة الإنتاج بإضافة سلع جديدة، فعلى سبيل المثال غانا– كما سبقت الإشارة– هي ثاني أكبر منتج للكاكاو في العالم، لكن الشوكولاتة الغانية شبه غائبة عن الأسواق الدولية، وبالتالي من الممكن تطوير قدرات التكرير Refining Capabilities الأساسية لتكون قادرة على تصدير منتجات أكثر تمايزا من مجرد الكاكاو الخام. وفي الوقت نفسه تيسير وصول الشركات الغانية إلى التمويل كونه أحد العوائق أمام عملياتها عبر طرق مبتكرة[١]، وذلك على النحو الذي سيتم تناوله لاحقا.

ومع الأخذ في الحسبان أن **زامبيا** بلد غير ساحلي، ومع ارتفاع تكاليف التجارة والنقل، فإن مسار التنويع المرجح هو زيادة القيمة المضافة في صناعة النحاس من خلال تحسين جودة استخراجه، وتصدير المنتجات المصنعة، واستكمال ذلك بتطوير الخدمات الإضافية أو اللوجيستية المحلية[٢]، وذلك من خلال– على سبيل المثال– الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مع مراعاة البعد المؤسسي بهدف تسهيل الأنشطة الاقتصادية التي تعتبر حاسمة للإنتاجية والنمو المستدام، وهو ما سيرد توضيحه تفصيليا فيما بعد.

ولعل في تبني المسارات المقترحة– السابق الإشارة إليها– لتنويع الصادرات في كل من غانا وزامبيا ما يعزز إنتاج سلة تصدير متنوعة، ويضمن تحقيق تأثير إيجابي على نمو الناتج المحلي الإجمالي.

---

https://knoema.com/infographics/lujqesc/export-concentration-index-a-measure-of-economic-vulnerability

(1) World Bank Group: **Economic Diversification Through Productivity Enhancement - Ghana** (Washington, D.C.: World Bank Group, June 2019), pp.15-17.

(2) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): **Aid for Trade at a Glance 2019 - Economic Diversification and Empowerment**, **op. cit.,** p. 7.

(ISSN: 2536 - 9555)

القسم الرابع
متطلبات التنويع الناجح في أفريقيا

يبدو أن التنويع هو عملية تعتمد على المسار، وتؤدي إلى تنمية ذاتية التعزيز عندما تتحرك (تسير) في الاتجاه الصحيح، ولا توجد وصفة سحرية للتنويع، ولكن هناك مسارات متعددة للتنويع الناجح، ومع تطور البلدان قد تصبح هذه المسارات متاحة، بيد أنه عادة ما تكون الأولوية هي تصحيح الأساسيات، وبالتالي من المناسب تناول ما يجب القيام به لتحسين تنويع الصادرات، لا سيما في البلدان النامية، بما في ذلك البلدان الأفريقية عبر التركيز على دور القطاع الخاص والحكومة وصانعي السياسات.

أ- **القطاع الخاص:** يمكن للقطاع الخاص أن يلعب دورا في تعزيز التنويع من خلال:

(١) الاستفادة الكاملة من الحوافز الحكومية، فعلى الرغم من إتاحة معظم حكومات الدول النامية- ومنها الدول الأفريقية- مجموعة واسعة من الحوافز للقطاع الخاص لتدعيم تنويع الصادرات، إلا أنه قد يفتقر إلى المعرفة بها، ومن ثم يجب على شركات القطاع الخاص استكشافها، مع استخدامها- بشكل جيد- للمعلومات المتاحة من قبل الحكومة لتحديث معارفها حول هذه الحوافز، وتوظيفها وفقا لذلك.

(٢) تبني الشراكة مع القطاع العام (الحكومي)، حيث يسعى مستثمرو القطاع الخاص إلى التخفيف من مخاطر الاستثمار عبر التعاون مع القطاع العام في تمويل مشاريع التنويع خصوصا مشروعات البنية التحتية، وذلك وفقا لنظام الـ B.O.T[*]، مع قيام الحكومات في الوقت نفسه بوضع سياسات وهياكل فعالة تضمن التنظيم، وتحقق النتائج الإنمائية المطلوبة[1].

(*) يقصد بـ B.O.T: Build, Operate, Transfer، أي البناء والتشغيل، ونقل الملكية للدولة بعد مدة زمنية معينة يتم فيها استعادة جانب مهم من الإنفاق الاستثماي الخاص.

(1) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), **op. cit.,** p. 68.

(٣) دفع الابتكار والنشاط الاقتصادي في القطاعات غير المستغلة بشكل كاف، إذ يمكن للشركات الخاصة– على سبيل المثال– الاستثمار في البحث والتطوير لأنشطة جديدة. بعبارة أخرى، يقف القطاع الخاص– في الغالب– في طليعة القطاعات الجديدة، ويجلب الابتكار إلى الاقتصاد. هذا ومع أن العديد من الشركات في أفريقيا غير رسمية، وصغيرة الحجم، وتفتقر إلى الوصول إلى رأس المال، فإنه يجب أن تجد الحكومات طرقا لتعزيز روح المبادرة، وسهولة ممارسة أنشطة الأعمال Doing Business [١].

(٤) وارتباطا بالنقطة السابقة، يشارك القطاع الخاص الأجنبي في جلب قدرات إنتاجية جديدة، و/أو الاستثمار في قطاعات غير تقليدية كثيفة العمالة مثل التصنيع، وإنتاج سلع أولية جديدة، علاوة على الأنشطة التي تشجع على تحسين جودة الصادرات الحالية، وذلك من خلال صياغة **صانعي السياسات** سياسة صناعية محاورها:

- تشجيع المناطق الاقتصادية الخاصة أو المدن الصناعية، والتي تم تحديدها على أنها ربما تكون الطريق الأكثر استدامة للازدهار الاقتصادي وخصوصا بالنسبة لخلق (إيجاد) فرص العمل والابتكار.
- دعم الترويج الانتقائي لأنشطة أو منتجات اقتصادية جديدة أكثر تعقيدا، وتسمح بمزيد من التنويع[٢].
- إيضاح ما إذا كانت الشركة التي تأتي إلى الدولة تتطلب قدرات إنتاجية قد لا يستطيع الاقتصاد المحلي توفيرها، فإن المصنع الجديد لن يخلق فرصا للتنويع. بمعنى آخر، يجب أن يكون لأي استثمار أجنبي مباشر استراتيجية واضحة لاستخدام الإنتاج المحلي، ولتعزيز المزيد من التنويع. فلا ينبغي للبلدان النامية– ومنها البلدان الأفريقية– أن تسعى إلى

(1) Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): **Economic Diversification in Africa- A Review of Selected Countries, op. cit.,** pp. 18-19.
(2) United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD), **op. cit.,** p. 65.

(ISSN: 2536 - 9555)

الاستثمار الأجنبي المباشر فقط من أجل المزيد من الاستثمار، بل أيضا لاستخدام الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز تنويع الاقتصاد.

ب- الحكومة: ولجعل التنويع ممكنا تعمل الحكومة على إيجاد (خلق) البيئة المواتية، من خلال:

(١) توفير التمويل الكافي، ولكون أدوات التمويل المتاحة للشركات الموجهة نحو التصدير محدودة، إلى جانب ارتفاع أسعار الفائدة، يجب على الحكومات أن تنظر في مصادر مبتكرة قد تشمل جمع السندات الخاصة التي تسمح للمؤسسات المصرفية التجارية بإقراض هذه الشركات بأسعار ميسرة، وتنظيم حوافز ائتمانية مباشرة، وإعانات انتقائية[1] بطريقة لا تشجع الموظفين العموميين على الحصول على مكاسب شخصية غير مشروعة -Rent Seeking، وزيادة العرض المحلي لرأس المال طويل الأجل من خلال–على سبيل المثال– تطوير أسواق رأس المال المحلية. بمعنى آخر، من الأهمية بمكان أن تنشئ الدول النامية– ومنها الدول الأفريقية– بنية مالية توفر الوصول إلى مجموعة متنوعة من الخدمات والمنتجات المالية لدعم قطاعات التصدير الجديدة المحتملة، والمبشرة بالخير.

(٢) معـــالجة الأطر التنظيمية والمؤسسية، قد يعيق الإطار التنظيمي Regulatory Framework في العديد من البلدان النامية– بما في ذلك البلدان الأفريقية– تنويع الصادرات، ويرجع ذلك– في جزء كبير منه– إلى البيروقراطية المرهقة، وتعدد الإجراءات الإدارية، وبالتالي يجب أن تعمل الحكومات على أن تكون اللوائح المنظمة للأعمال بسيطة، وواضحة، وذات هدف محدد بشكل يوفر فرصا متكافئة بين المستثمرين، وأن تتم مراجعتها بصورة دورية من أجل استبعاد اللوائح التي لم تعد صالحة، وجعل اللوائح الباقية أكثر كفاءة. هذا ولتحسين الإطار المؤسسي Institutional Framework تسعى الحكومات إلى أن يكون مصحوبا بالحوكمة الرشيدة،

(1) **Ibid.,** p. 64.

ليس فقط لتعزيز الشفافية، بل أيضا للمساءلة الفعالة كونها القوة الدافعة التي تضمن أداء الجهات المعنية على نحو مسئول.

(٣) الاستثمار في تنمية رأس المال البشري، لدفع التنويع الاقتصادي والصادرات تحتاج الدول النامية– ومنها الدول الأفريقية– إلى المزيد من العمالة الماهرة والمدربة تدريبا جيدا، والتي تسهم في تحسين القدرة التنافسية، وتحقيق وفورات الحجم– من خلال التطبيق الفعال لتقنيات الإنتاج على نحو يؤدي إلى انخفاض التكلفة المتوسطة للوحدة المنتجة، وارتفاع الكفاءة الإنتاجية–، إذ إنه من الأفضل لحكومات تلك الدول أن تطور استراتيجيات محددة لنقل التكنولوجيا واعتمادها وتطويرها، وأن تعمق التعاون مع القطاع الخاص لتنمية المهارات العملية للعاملين في كل من القطاعات التقليدية وغير التقليدية، مع التركيز على القطاعات الجديدة المحتملة القادرة على تعزيز تنويع الصادرات[1]. هذا، ومن جهة أخرى يمكن أن يُطلِق دعم الحكومة إلى جانب المجتمع المدني إمكانات الموارد البشرية للمساهمة بشكل إيجابي في التنويع الاقتصادي عبر تعزيز التعليم العالي، ودعم البحث والتطوير في بناء القدرة على تصنيع إنتاج ذي قيمة مضافة.

(٤) تطوير البنية التحتية، تحتاج البلدان النامية– بما في ذلك البلدان الأفريقية– إلى تطوير البنية التحتية الأساسية للنقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والطاقة لخفض تكاليف المعاملات، وتعزيز تنافسية الصادرات عالميا، وبالتالي يتعين على **صانعي السياسات** صياغة سياسات بنية تحتية أفضل من شأنها:

- خفض تكاليف ممارسة الأعمال التجارية، وجذب الاستثمار المحلي والأجنبي إلى مختلف القطاعات للتوسع في إنتاج السلع للتصدير.

(1) **Ibid.,** p. 66.

(ISSN: 2536 - 9555)

- ولأنه من غير المحتمل تنفيذ تلك البلدان مشاريع تطوير البنية التحتية فرادى، فإن إحدى الطرق الممكنة هي تعزيز البنية التحتية الإقليمية لكون مثل هذا التعاون يتيح تجميع موارد البلدان معا، وإمكانية توسيع الأسواق، وتعميق التكامل على المستوى الإقليمي في ذات الوقت(١).
- أن تكون السياسات المتعلقة بالبنية التحتية انتقائية من حيث الأنشطة الاقتصادية التي تعززها، أي أنه لا ينبغي أن تكون سياسات البنية التحتية عامة، بل يجب أن يركز صانعو السياسات– بشكل مباشر– على تسهيل الإنتاج القابل للتداول في الزراعة والصناعة، وفي تسهيل تحول مزيج منتجات الدولة نحو أنشطة اقتصادية أكثر تعقيدا.

الخاتمة

من منطلق أن تنويع الصادرات يعد قوة دفع للنمو الاقتصادي المستدام في أفريقيا، فإن الطريق لا يزال الطريق مفتوحا أمام جهود أخرى لتحسين تنويع منتجات التصدير نذكر منها ما يلي:

١– الاندماج في سلاسل القيمة العالمية عبر مجموعة متنوعة من الصناعات– حيث السلع المصنعة ذات القيمة المضافة–، مع مراعاة رفع مستوى تعقيد مزيج الصادرات، وأن يتم البدء من مجال ميزتها النسبية، أي الزراعة والأعمال الزراعية. بعبارة أخرى، لا يقتصر اندماج القارة في الاقتصاد العالمي فقط كمصدر لمدخلات المواد الخام لصادرات البلدان الأخرى، ولكن أيضا كمركز إنتاج. وعلى الطرف المقابل إعادة توجيه المزيد من المساعدات الإنمائية الرسمية من خلال مبادرات محددة نحو الاستثمارات

(1) **Ibid.,** pp. 63-64.

التي تركز على زيادة القدرات الحالية، وتعزيز قدرات جديدة، وتلبية لوائح التجارة في السوق العالمية في ذات الوقت.

٢- توفير أسس التحول الهيكلي- حيث التحول من قطاع الزراعة إلى القطاعات الأخرى كالتصنيع والخدمات، و/أو تحويل الموارد داخل نفس القطاع إلى أنشطة إنتاجية أعلى عبر التغيير التكنولوجي والعولمة- والذي يعد عنصرا أساسيا في تحقيق قاعدة أوسع من الأنشطة الاقتصادية، بيد أنه لا يستطيع (ولا ينبغي) لأي قطاع توفير نمو الصادرات الضروري بمفرده، فهناك روابط مهمة ومتنامية بين القطاعات، ولا سيما بين الخدمات والتصنيع، والتي تمنع أي قطاع من النمو بشكل كبير دون وجود مدخلات تنافسية بما فيه الكفاية من القطاعات الأخرى.

٣- وارتباطا بالنقطتين السابقتين، تتطلب الأنشطة الاقتصادية المختلفة فترات مختلفة حتى تؤتي ثمارها؛ فكلما زادت القفزة في التعقيد من المنتجات الحالية إلى المنتجات الجديدة، ازداد الوقت الذي يستغرقه القطاع العام و/أو الخاص لاكتساب القدرات المطلوبة.

وأخيرا، وعلى حين تسلك كل دولة مسارا مختلفا للتنويع، فإن وجود إدارة قوية قادرة فنيا (تقنيا) على إدارة عملية التنويع يعد محركا مهما لترويج الصادرات وتنويعها.

ولا شك في أن التنويع في الصادرات غير التقليدية يجعل البلدان أقل عرضة لصدمات معدلات التبادل التجاري السلبية، ويفتح فرصا وأسواقا جديدة للشركات على نحو يرفع من معدلات النمو الاقتصادي- على المدى الطويل-، ويقلل من تقلباتها.

(ISSN: 2536 - 9555)

المراجع

1. Bank of Zambia: **Bank of Annual Report 2015** (Lusaka: Bank of Zambia, 2015).
2. ——— : ——— **2016** (———:,——— 2016).
3. ——— : ——— **2019** (———:,——— 2019).
4. Dennis, Allen and Ben Shepherd: **Trade Facilitation and Export Diversification**, Developing Trade Consultants (DTC), Working Paper No. 2 (New York: DTC, 24 June 2009).
5. Knoema: **Export Concentration Index: A Measure of Economic Vulnerability**, Date 24/7/2021, Time 4:20 PM. at: https://knoema.com/infographics/lujqesc/export-concen tration-index-a-measure-of- economic-vulnerability
6. Lugeiyamu, Eric Justinian: **Is Export Diversification a Key Force to Africa's Economic Growth?- Cross Country Evidence**, Unpublished Master Thesis (Jönköping: Jönköping University, May 2016).
7. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): **Aid for Trade at a Glance 2019 - Economic Diversification and Empowerment** (Paris: OECD, 2019).
8. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): **Economic Diversification in Africa- A Review of Selected Countries** (Paris: OECD, 2011).
9. Organisation for Economic Co-operation and Development (OECD): **Ghana- African Economic Outlook 2013** (Paris: OECD, 2013). at: https://caast-net-plus.org/page/46/attach/Attachment_1_G hana _-_African_Economic Outlook.pdf
10. Skaten, Monica: **Ghana's Oil Industry: Steady growth in a challenging environment**, Oxford Institute for Energy Studies (OIES) Working Paper No. 77 (London: OIES, 2018).
11. United Nations Conference on Trade and Development (UNCTAD): **Exports Diversification and Employment**, (Geneva: UNCTAD, June 2018).
12. World Bank Group: **Economic Diversification Through Productivity Enhancement- Ghana** (Washington, D.C.: World Bank Group, June 2019).